ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

"What Came Out of a Morphological Measurement in The Holy Quran «Al-Tahrir wa Al-Tanwir by Ibn Ashour Al-Tunisi as a Sample»"

Lec.Dr. Qusay Jaddoa Ridha Al- Hiti

Department of Arabic language
College Education for Humanities
University of Anbar , Iraq

* *Corresponding author: E-mail* :
Qusay.jaddoa@uoanbar.edu.iq

Mobile phone:07723381277

Keywords:
measurement
morphology
Al-Quran
Al-Tahrir
Al-Tanwir
Ibn Ashour

ARTICLE INFO

Article history:
Received 13 Aug. 2020
Accepted 6 Sep 2020
Available online 5 Nov 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The present study deals with a morphological issue, mentioned by the ancients and modern scholars. It is summarized by what the research called "what came out of a morphological measurement in the Holy Quran". The study was carried out from the point of application and selection in a great interpretation of a great scientist, whom scholars of credit and charity witnessed to him, that is Ibn Ashour Al-Tunisi in his book "Al-Tahrir wa Al-Tanwir". The researcher selected words that were mentioned in the interpretation, and they were studied in terms of revealing their morphological origin and explaining their reasons, especially because it violated the steady measurement in the Arabic language.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.8.2020.03

ما جاء على غير قياس صرفي في القرآن الكريم " التحرير والتنوير لابن عاشور التونسي أنموذجًا "

م.د. قصي جدوع رضا الهيتي / جامعة الأنبار /كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة

تناول البحث قضية صرفية، ورد ذكرها عند القدماء، وشهد بذلك المحدثون، وتتلخص بما وسم به البحث «ما جاء على غير قياس صرفي في القرآن الكريم»، وقد تمت الدراسة من جهة التطبيق والانتقاء في تفسير كبير لعالم كبير، شهد له أهل العلم بالفضل والإحسان، ذاك هو ابن عاشور التونسي في كتابه «التحرير والتنوير»، إذ قمت بانتقاء كلمات ذكرت في التفسير، وتمت دراستها من جهة كشف النقاب عن التأصيل الصرفي لها، وبيان عللها، ولاسيما أنها خالفت القياس المطرد في لغة العرب.

المقدمة:

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، والتابعين لهم بإحسان على الدوام... أما بعد:

فإنّ الصرف علم تتشوَّفُ إليه الهمَمُ العليّةُ، ويتوقّفُ عليه وضوح الحِكَم العربية، ويفتحُ من أبواب النحو ما كان مقفلًا، ويفصل من أصوله ما كان مجملًا، فيعد القياس في المرحلة الأولى ما يمكن تسميته بالمفهوم الاستقرائي، فضلًا عن التحري للظواهر اللغوية العامة الشائعة المطردة، واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها، وما خرج على القواعد المطردة المألوفة يعدّ خارج القياس، وإن كان استعمالها فصيحًا، لذلك وسم البحث بـ«ما جاء على غير قياس صرفي في القرآن الكريم، التحرير والتنوير لابن عاشور التونسي أنموذجا». وقد قسمت البحث على مقدمة وتمهيد بيّنت فيه بإيجاز حياة الإمام ابن عاشور، ومفهوم القياس عند علماء العربية الأوائل.

ثم قسمت البحث على مبحثين، درست في المبحث الأول المسائل الصرفية التي تتعلق بالاشتقاق وما له علاقة به، والمبحث الثاني درست فيه المسائل الصرفية التي تتعلق في الجمع المُكَسَّر، أتبعت ذلك بخاتمة أوجزت فيها النتائج التي توصلت إليها، ثم سردت قائمة بالمصادر والمراجع.

ولست أزعم أني قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فما كان من خير فمن الله، وما كان غير ذلك فمني ومن الشيطان، وحسبي أنني حاولت، والله المستعان.

التمهيد:

أولًا: التعريف بابن عاشور:

هو الإمام العلامة محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ولد بتونس في عام (1296هـ/ 1879م)، في أسرة علمية عريقة، تمتد أصولها إلى بلاد الأندلس، كان رحمه الله ضليعًا في العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والتاريخية، وكان عضوًا مراسلًا لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (1956م)، وبالمجمع العلمي العربي بدمشق سنة (1955م).

توفي الإمام الشيخ رحمه الله تعالى يوم الأحد (13 رجب 1393هـ/ 12 أوت[1] 1973م)، وله مؤلفات عدة، ومنها: التحرير والتنوير، وأليس الصبح بقريب، وموجز البلاغة، وغيرها، ولا أريد الإطالة في ذكر ترجمته، فقد كفتنا الدراسات السابقة مؤنة الحديث عن حياته رحمه الله[2].

ثانيًا: مفهوم القياس عند علماء العربية الأوائل:

استعمل علماء اللغة، ولاسيما النحاة والصرفيون منذ عصر مبكر لفظ «القياس»، وقد نسب إلى كثير منهم حرصهم عليه، وولعهم به، وأخذهم بمنهجه في تناول الظواهر النحوية والصرفية بالتقعيد، إذ يعدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل، وكان شديد

التجريد للقياس[3]، ولم يكن القياس عند الأوائل كما هو عند المتأخرين، إذ كان الأوائل يرتكزون على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية، سواء أكانت مروية أم مسموعة، فما يطّرد من هذه الظواهر هي قواعد ينبغي الالتزام بها، ومن ثمّ يرفض ما خرج على القواعد المطردة المألوفة، وهذا ما يطلق عليه بعدّة مسميات نلاحظها في كتب النحو والصرف، فيستعملون لفظ الشاذ أو القليل أو النادر، أو ما جاء على غير قياس، أو غير جارٍ على القياس.

فالملاحظ عند القدماء أن المطرد يعدّ مقاييس لا ينبغي الخروج عليها، وهذا ما يؤيده عبد الله بن إسحاق الحضرمي نفسه بقوله: (عليك باب من النحو يطرد وينقاس)[4]، أي: ما يشيع في النصوص اللغوية، فينبغي أن يلتزم ويراعى، فيصبح في هذه الحالة مقياسًا للصحة والخطأ[5].

ويبدو أن مدار ما نحن بصدده لا يمكن أن يكون الأمر مستقيما فيه إلا بوجود دليل صح حكمه، ونقله وإثباته، ومن هنا تكمن أهمية الموضوع التي تتمثل بما جاء على غير قياس أو خلاف القياس، إذ إن معنى ذلك هو إثبات حكم لأمر يخالف حكم نظائره في نظر من قال بذلك، أو ثبوت حكم لدليل أو سماع يخالف حكم الأصل أو القاعدة المطردة المألوفة، وهذا ما يستعمله علماء اللغة والنحو والصرف بكثرة في كتبهم، فيقولون على سبيل المثال لا الحصر: هذا جمع على خلاف القياس أو جاء على غير قياس أو غير جارٍ على القياس، كما في «مقاليد» جمع «إقليد»، أو «أحاديث» جمع «حديث، أو «رواسي» جمع «راسٍ»، أو «ظِهْرِيّ» بكسر الظاء نسبة إلى «ظَهْر» بفتحها، أو «صُحُف» جمع «صحيفة»، وإن كانت بعض هذه الألفاظ وردت في القرآن لكريم فالمراد به على خلاف القياس اللغوي، وهذا ما أشار إليه أبو علي الفارسي، إذ إنه قسم الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: ومنها: مطرد في الاستعمال، شاذ عن القياس، نحو: «اسْتَحْوَذَ» والقياس «اسْتَحَاذَ»، ليكون مع نظائره «اسْتَقَامَ، واسْتَعَانَ» وغيرهما، ولكنه غير مستعمل[6].

المبحث الأول:

المسائل الصرفية التي تتعلق بالاشتقاق وما له علاقة به

ذكر ابن عاشور عددًا من الألفاظ التي جاءت على غير قياس صرفي، تتعلق بالاشتقاق وما له علاقة به في تفسيره «التحرير والتنوير»، ومنها:

المسألة الأولى: الأصل في اشتقاق «الآية»

قال ابن عاشور: "وأصل الآية عند سيبويه «فَعَلَةٌ» بالتحريك «أَيَيَةٌ» أو «أَويةٌ» على الخلاف في أنها واوية أو يائية مشتقة من «أيٍّ» الاستفهامية أو من «أَوَيَ»، فلما تحرك حرفا العلة فيها قلب أحدهما، وقلب الأول تخفيفًا على غير قياس؛ لأن قياس اجتماع حرفي علة صالحين للإعلال أن يعلّ ثانيهما إلا ما قَلّ من نحو: آية وقاية وطاية وثاية وراية"[7].

من قواعد الإعلال إذا كانت عين الكلمة ولامها معتلتين وجب أن تُعَلَّ اللام؛ وذلك لأنها موضع الإعلال، وتصحّ العين؛ لبعدها من الطرف، كما قالوا: يحيى، فصححوا العين، وأعلوا اللام بقلب الياء ألفًا، مع أن العين تستحق الإعلال، ولكنهم لم يعلوها لما أعلوا اللام[8].

وقد شذ من هذه القاعدة ألفاظ أعلوا فيها العين، وصححوا اللام، نحو: آية، وغاية، وطاية، وثاية، وراية. وكان القياس أن يصححوا العين، ويعلوا اللام، فيقولون: أياة، وغواة، أو غياة[9]، وطواة[10]، وثواة[11]، ورواة أو رياة[12].

ويبدو لي أن كلمة «قاية» في كلام ابن عاشور مصحفة عن كلمة «غاية» بالغين، لأني بحثت عن هذه اللفظة في كتب اللغة فلم أجدها، وإنما وجدت كلمة «غاية».

نعود إلى كلام ابن عاشور، إذ ينقل رأيًا نسبه إلى سيبويه، في حين أن هذا الرأي للخليل بن أحمد، وأشار إليه سيبويه في كتابه، إذ قال: "فمما جاء في الكلام على أن فِعْلَه مثل بِعْتُ: آيٌ، وغايةٌ، وآيةٌ. وليس بمطرد، لأن فِعْلَهُ يكون بمنزلة خَشِيْتُ ورَمَيْتُ، وتجري عينه على الأصل. فهذا شاذٌّ كما شذّ قَوَدٌ ورَوِعٌ وحَوِلٌ، في باب قُلْت. ولم يشذ هذا في فَعِلْتُ لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه فعَل ويفعُل. وهذا قول الخليل"[13].

يريد الخليل أن يقول: إن آية ونحوها كان يلزم أن يكون المعتل منها اللام دون العين، لكنها جاءت مخالفة لغيرها من الكلمات، فاعتلت عينها وصحت لامها، فلما جاءت معتلة العين قال: على أن فِعْلَهُ مثل: بِعْتُ.

وما نقله سيبويه عن الخليل جاء في العين، إذ قال الخليل بن أحمد: "الآية: العَلامةُ، والآية: من آيات الله، والجميع: الآي. وتقديرها: فَعَلَةٌ. قال الخليل: إنّ الألف التي في وسط الآية من القرآن، والآيات العلامات هي في الأصل: ياء، وكذلك ما جاء من بناتها على بنائها نحو: الغاية والرّاية وأشباه ذلك"[14].

والمذهب الذي ذكره ابن عاشور رحمه الله هو أحد المذاهب التي ذكرت في أصل كلمة «آية»، وقد وصف أبو العباس المبرد قول الخليل بأنه أحب الأقوال إليه، إذ قال: "وقول الخليل أحب إلينا"[15].

وذكر سيبويه أن غير الخليل كان يقول هي فَعْلَة بسكون العين، إذ قال: "إنما هي آيةٌ وأيٌّ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تُكرهان كما تركه الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحَيَوان، وكما قالوا ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وهذا قولٌ"[16].

وقد نُسِبَ هذا القول إلى سيبويه ومن نسبه إليه أبو حيان الأندلسي، إذ قال: "ويظهر أنه قول سيبويه"[17]، وأخذ الفراء بهذا المذهب فيما بعد[18]، وذكر أبو علي الفارسي وابن جني أن بعض البغداديين أخذه من سيبويه[19].

ويبدو لي أن الذي دعا أبا حيان إلى هذا القول هو طبع سيبويه في كتابه، إذا أراد ذكر رأيه بعد أستاذه الخليل يقول: "وقال غيره"، إنما يعني نفسه؛ لأنه يحترم ويجلّ أستاذه عن ذكر نفسه معه، وهذا ما أشار إليه أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالنحاس، إذ قال: "قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: «وقال غيره» فإنّما يعنى نفسه، لأنه أجلَّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه"[20].

بعد هذا العرض عن مذهب الخليل وسيبويه، نعود إلى كلام ابن عاشور رحمه الله عندما قال: "فَعَلَة بالتحريك، أَيَيَة أو أَوَيَة على الخلاف في أنها واوية أو يائية..."[21].

من خلال النصوص التي ذكرتها آنفا، لم أجد الخليل وسيبويه قالا بأن عين آية واو، بل أشارا إلى أنها يائية، وهناك أدلة صرفية تثبت أن عين آية ياء لا واو، قال ابن جني: "وذلك أن عين «الآية» من الياء لقول الشاعر:

لم يبق هذا الدهر من آياءه ** غير أثافيه وأرمدائه

فظهور الياء عينًا في «آيائه» يدل على ما ذكرناه من كون العين ياء، وذلك أن وزن «آياء»: "أفعال" ولو كانت العين واوًا لقال «من أوائه»، إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع، فإذا ثبت بهذا وبغيره مما يطول ذكره كون العين من «آية» ياء"[22].

ويبدو لي أن ابن عاشور رحمه الله أخذ هذا الكلام من كتب المعاجم، إذ رأيت صاحب الصحاح يذكر أن آية أصلها أَوَيَة، إذ قال: "الآيَةُ: العلامة، والأَصل أَوَيَةٌ بالتحريك. قال سيبويه: موضع العين من الآية واو..."[23]. واعترض عليه ابن بري بقوله: "لم يذكر سيبويه أن عين آية واو كما ذكر الجوهري، وإنما قال: أصلها أيّة، فأبدلت الياء الساكنة ألفًا"[24].

وما ذكره ابن عاشور رحمه الله من أن آية مشتقة من «أي» الاستفهامية أو من «أوي»، لم أجد من أشار إليه إلا أني وجدت أبا العلاء المعري ذكر ذلك على سبيل الاستئناس لو كانت مشتقة من «أَوَي»، إذ قال: "ولو أن الاشتقاق والفعل دلّا على أن آية من ذوات الياءين لجاز أن يدعى فيها أنها من أوى كأنها علامة يأوي إليها الضال فتكون ألفها منقلبة من الواو وتصح الياء لأجل علة العين ولو صغرت على هذا الرأي لقيل أوية لأنها ترد إلى الأصل كما ترد الساحة إليه"[25].

وهناك مذاهب أخرى قيلت في أصل آية[26]، ولكني ارتأيت ألا أطيل في المسألة.

المسألة الثانية: في اشتقاق كلمة «الذُّرِّيَّة»

قال ابن عاشور رحمه الله: "والذرية نسل الرجل وما توالد منه ومن أبنائه وبناته، وهي مشتقة إما من الذَّرِّ اسمًا وهو صغار النمل، وإما من الذَّرِّ مصدرًا بمعنى التفريق، وإما من الذُّرَى والذَّرْو «بالياء

والواو» وهو مصدر ذرت الريح إذا سَفَتْ، وإما من الذَّرْء بالهمز وهو الخلق، فوزنها إما فُعْلِيّة بوزن النسب إلى ذَرٍّ وضم الذال في النسب على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى دَهَرْ دُهْرِيّ بضم الدّال"[27].

فالملاحظ أن الشيخ ابن عاشور رحمه الله، ذكر عدة أوجه لاشتقاق كلمة الذرية، ووصف أحد الأوجه بأنه جاء على غير قايس، إذا كان مشتقًا من الذَّر؛ لأنه مفتوح الأول وفي الذرية مضموم الأول، وهذا رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ جعل الذرية مشتقة من الذَّرِ مصدر الفعل ذَرَّ، إذ قال: "والذرية فُعْلِيَّة من ذَرَرْتُ؛ لأن الله ذَرَّهم في الأرض فنثرهم فيها، كما أن السُّرِّية من تَسَرَّرْت"[28].

ونقل أبو إسحاق الزجاج قولين للنحويين ووصف الأول منهما بأنه أقيس وأجود عندهم، إذ قال: "و«ذرية» قال النحويون: هي فُعْلِيَّة من الذَّرِّ؛ لأن الله أخرج الخلق من صلب آدم كالذَّرِ، ﴿**وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**﴾[29]، وقال بعض النحويين «ذرية» أصلها ذُرُّوْرَة على وزن فُعُّوْلَة[30] ولكن التضعيف لما كثر أبدل من الراء الأخيرة فصارت ذُرُّوْيَة ثم أدغمت الواو في الياء فصارت ذُرِّيَّة، والقول الأول أقيس وأجود عند النحويين"[31]، وقال أيضًا: "وذرية فُعْلِيَّة من الذَّرِ"[32].

يتضح لنا من نص الزجاج أن ذرية مشتقة من الذّر وهو صغار النمل[33]؛ لأنه ذكر في النص أن الله أخرج الخلق من صلب آدم كالذّر، أي: أخرجهم من صلب آدم كصغار النمل.

قال ابن سيده فيما يتعلق بهذا الاشتقاق: "وكان قياسه ذَرِّيَّة بفتح الذال لكنه الذال لكنه نَسَبٌ شاذ لم يجيء إلا مضموم الأول"[34]، أي: غُيِّر أولها كما غُيِّر في النسب إلى دَهْر: دُهْرِيّ، وإلى سَهْل سُهْلِيّ، وإلى بَصْرَة: بَصْرِيّ، وإلى أُفُق: أُفُقِيّ[35].

وهناك أوجه وأوزان أخرى لكلمة ذُرِّيَّة، وخير من درسها وناقشها بصورة واضحة جلية للعيان ابن جني في كتابه «المحتسب»، وقال بعد أن انتهى من الأوجه المحتملة لـ«ذُرِّيَّة»: "انتهى القول في ذُرّيّة وذِرّيّة وذَرّيّة، ودعانا إلى إشباع القول عليها أن لم يتقدم أحد ببسطها، وحسبنا الله"[36].

المسألة الثالثة: في كلمة «الرّبّانيّ» نسبة إلى «الرّبّ»:

قال ابن عاشور رحمه الله: "والرباني نسبة إلى الرب على غير قياس كما يقال اللحياني لعظيم اللحية، والشعراني لكثير الشعر"[37]، وقال في موضع آخر: "والربانيون جمع ربانيّ، وهو العالم المنسوب إلى الربّ، أي إلى الله تعالى. فعلى هذا يكون الرباني نسبًا للرب على غير قياس"[38].

والقياس الصرفي في باب النسبة إلى الربّ هو «الرَّبيّ»، لأن النسب إلى الاسم الثلاثي يكون على لفظه من دون تغيير، فنقول في النسبة إلى زَيْد: زَيْدِيّ، وإلى بَكْر: بَكْرِيّ، ولا يلحقه الألف والنون إلا بأسماء محصورة زيدتا فيها للمبالغة، وهي كلمات شاذة لا يقاس عليها، وقد اختلف العلماء في نسبة «رَبَّانّي» على أقوال:

أحدها: أنه منسوب إلى «الربّ»، والألف والنون فيه زائدتان في النسب، دلالة على المبالغة، كما يقال في «لِحْيَاني» لطويل اللحية، و«رَقَبانيّ» لغليظ الرقبة، وهذا المعنى أشار إليه سيبويه، إذ قال: "فمن ذلك قولهم في الطَّويل الجَّمة: جُمَّاني، وفي الطَّويل اللَّحية: لِحْيَانيّ، وفي الغليظ الرَّقَبَة: الرَّقَبَانِيّ"[39].

والثاني: أنه منسوب إلى «الرَّبّان»، الذي يربُّ الناس، وهو الذي يصلح أمورهم ويربّها، ويقوم بها، يقال منه: ربّ أمري فلان، فهو يَرُبُّه رَبًّا، وهو رَابُّه، فالألف والنون دالتان على زيادة الوصف، كما يقال: هو نَعْسَان، وأضيفت له ياء النسبة، وهذا رأي أبي جعفر الطبري[40]، وقد نسبه بعض العلماء إلى المبرد[41].

والثالث: أنها كلمة عبرانية أو سريانية، جاء في تهذيب اللغة: "قَالَ أَبُو عُبيد: وأَحْسب الْكَلِمَة لَيست بعربيَّة إِنَّمَا هِيَ عبْرانِيَّة أَو سُريانيَّة. وَذَلِكَ أَن أَبَا عُبيدة[42] زعم أنّ الْعَرَب لَا تعرف الرّبّانيّين"[43].

وقد استحسنه الراغب الأصفهاني، إذ قال: "وأخلق بذلك، فقلّما يوجد في كلامهم"[44]، وقد ردّه السمين الحلبي بقوله: "وقد اختار غير المختار، لأنا متى وجدنا لفظًا موافقًا للأصول اشتقاقًا ومعنًى، فأي معنًى إلى ادعاء السريانية فيه؟"[45].

المسألة الرابعة: في النسبة إلى ظَهْر ظِهْرِيّ

قال ابن عاشور رحمه الله بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَاقَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظِهْرِيًّا**﴾[46]: "والظِّهْرِيّ- بكسر الظاء- نسبة إلى الظَّهْر على غير قياس، والتغييرات في الكلم لأجل النسبة كثيرة"[47].

هذا الأمر معروف في لسان العرب أن يقول الرجل منهم لمن أغفل أو لم يعبأ بقضاء حاجته: جعلت حاجتي وراء ظهرك، جاء في الصحاح: "وقولهم: لا تجعل حاجتي بِظَهْرٍ، أي لا تَنْسَهَا"[48]، وقال ابن فارس: "وَالظِّهْرِيُّ: كُلُّ شَيْءٍ تَجْعَلُهُ بِظَهْرٍ، أَيْ تَنْسَاهُ، كَأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَهُ خَلْفَ ظَهْرِكَ، إِعْرَاضًا عَنْهُ وَتَرْكًا لَهُ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿**وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظِهْرِيًّا**﴾ [هود: 92]، وَقَدْ جَعَلَ فُلَانٌ حَاجَتِي بِظَهْرٍ، إِذَا لَمْ يُقْبِلْ عَلَيْهَا، بَلْ جَعَلَهَا وَرَاءَهُ"[49].

فَظِهْرِيّ منسوب إلى الظَّهْر على غير قياس، والقياس ظَهْرِيّ بفتح الظاء لا بكسرها، وكسر الظاء من تغييرات النسب، كما قال العرب في النسبة إلى أَمْس: إِمْسِيّ، بكسر الهمزة.

قال سيبويه في باب الإضافة: "واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنَّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن. فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في

كلامهم"[50]، وقال أيضًا: "فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم... وفي البَصْرَة: بِصْرِيّ[51]، وفي السَّهْل: سُهْلِيّ، وفي الدَّهْر: دُهْرِيّ..." [52].

فتغييرات النسب لها عدة صور، سأذكر بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر[53]:

1. تغيير بالشكل فقط، كما ورد آنفًا، نحو: ظِهْرِيّ بكسر الظاء نسبة إلى ظَهْر بفتحها، ودُهْرِيّ بضم الدّال نسبة إلى دَهْر بفتحها.
2. تغيير بالنقص، كقولهم: حَرُوْرِيّ، نسبة إلى حَرُورَاء وهو موضع، وجَلُوْلِيّ، نسبة إلى جَلُولاء وهو موضع.
3. تغيير بالزيادة، كقولهم: رَبَّانِيّ نسبة إلى رَبّ، ومِرْوَزِيّ، نسبة إلى مَرْو.

المسألة الخامسة: في أصل كلمة «المِحَال»:

قال ابن عاشور رحمه الله: "والمِحَال: بكسر الميم يحتمل هنا معنيين، لأنه إن كانت الميم فيه أصلية فهو فِعَال بمعنى الكيد وفعله مَحَل، ومنه قولهم تَمَحَّلَ إذا تَحَيَّلَ... وإن كانت الميم زائدة فهو مِفْعَل من الحَوْل بمعنى القوة، وعلى هذا فإبدال الواو ألفًا على غير قياس لأنه لا موجب للقلب لأن ما قبل الواو ساكن سكونًا حيًّا"[54].

وفي الكلمة مذهبان:

الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أن الميم في محال أصلية[55]، ووزنه «فِعَال» من المَحْل، وله عدّة معان، منها: القوة، والشدة، والكيد، والمكر، والإهلاك، وغيرها[56].

يقال: مَحَل فلان بفلان، إذا كاده بسعاية إلى السلطان، ويقال: مَاحَلْتُ فلانًا مُمَاحَلَة ومِحَالًا، إذا عاديته[57]، وقال أبو إسحاق الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾[58]: "أي شديد القدرة والعَذَابِ. ويقال في اللغة مَاحَلْتُه مِحَالاً، إذا قَاويتُهُ. حتى يتبين له أيكما أشدُّ. والمَحْلُ في اللغة الشدة، والله أعلم"[59]. والمِحَال هنا مصدر على وزن «فِعَال».

الآخر: ذهب ابن قتيبة الدينوريّ إلى أن الميم في «مِحَال» زائدة[60]، ووزنه «مِفْعَل»، من الحَوْل والحِيْلَة، وأصله «مِحْوَل»، فأُعِلّ بالنقل والقلب، إذ نقلت حركة الواو إلى الحاء الساكنة، فصار «مِحْوَل» ثم قلبت الواو ألفًا، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها.

وقد اعترض عليه العلماء من وجهين:

أحدهما: ما ذكره الأزهري بقوله: "قلت وَقَول القتيبي أصل المِحال الحيلةُ غلطٌ فاحِشٌ، وَأَحْسبهُ توهم أَن مِيم الْمحَال مِيم مِفْعل وَأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ الْأَمر كَمَا توهمه؛ لِأَن مِفْعلاً إِذا كَانَ من بَنَات الثَّلَاثَة فَإِنَّهُ يَجِيء بِإِظْهَار الْوَاو وَالْيَاء مثل المِزْوَدُ والمِرْوَدُ والمِجْول والمِحْوَر والمِزْيَلُ والمِعْيَر وَمَا شاكلها، وَإِذا

رَأَيْت الْحَرْف على مِثَال فِعَالٍ أولُه ميمٌ مكسورةٌ فَهِيَ أَصْلِيَّة، مثل مِيم مِهاد ومِلاك ومِراس ومِحال وَمَا أشبهها"[61].

وقد ذكر مثل هذا القول أبو علي الفارسي[62]، مع وجه آخر سأذكره.

والآخر: ما ذكره أبو علي الفارسي، وهو: "أن المصادر لا تكون على مِفْعَل"[63].

وهناك قراءة شاذة تروى عن الأعرج أنه قرأ «وهو شديد المَحَال»، بفتح الميم، فيكون وزنها «مَفْعَل» من الحَوْل والحِيْلَة، وهذا يصح كما قال ابن قتيبة، جاء في المحتسب ما نصه: "الْمَحَال" هنا مَفْعَل من الحِيلة. قال أبو زيد: يقال: ما له حِيلة ولا مَحَالة؛ فيكون تقديره: شديد الحِيلة عليهم"[64].

المسألة السادسة: في جواز كون «أحصى» اسم تفضيل

قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله في كلمة «أحصى» التي وردت في قوله تعالى: ﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا**﴾[65]، ما نصه: "وأحصى يحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، وأن يكون اسم تفضيل مصوغًا من الرباعي على خلاف القياس..."[66].

في هذه المسألة مذهبان للعلماء:

المذهب الأول: ذهب أبو علي الفارسي[67]، واختاره الزمخشري[68]، وابن عطية[69]، وغيرهما[70]، إلى أن «أحصى» فعل ماض، وذلك لأن اسم التفضيل لا يصاغ من الرباعي لقلته، قال أبو علي الفارسي: "ولا يجوز أن يكون «أحصى» أفعل وغير مثال الماضي لأمرين: أحدهما: أنه يقال: أحصى يُحْصِي، وفي التنزيل: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾[71]، وأفعل يُفْعِلُ لا يقال منه، وهو أفعل من كذا، فأما قولهم: «ما أولاه للخير»، و«ما أعطاه للدراهم»، فمن الشاذ الذي حكمه أن يحفظ لقلته ويعرف خروجه عن الجمهور والكثرة، وسبيل ما ذكرنا من ذلك لا يقاس عليه، ولا يجعل أصلًا يُحْمَل غيره عليه، فأحصى إذًا لا يجوز أن يكون أفعل من كذا لهذا أعلمتك"[72].

وقال الزمخشري: "فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس، ونحو «أعدى من الجرب»، و«أفلس من ابن المذلق» شاذ. والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟"[73].

المذهب الآخر: ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن «أحصى» أفعل تفضيل، وهذا ما أشار إليه في تفسيره، إذ قال: "و«أمداً» منصوب على نوعين، وهو على التمييز مَنْصُوب، وإن شئت كان منصوباً على أحصى أمَداً فيكون العامل فيه أحصى، كأنه قيل لنعلَمَ أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء، ويكونُ منصُوباً بـ لبثوا، ويكون أحصى متعلقاً بـ«لِمَا»، فيكون المعنى أي الحزبين أحصى للُبثهم في الأمد"[74].

وهذا ما جعل أبا علي الفارسي ومن تبعه يعترضون عليه ومع كون صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي ليس بقياس إلا أنه قد ورد بكثرة في كلام العرب، وهذا ما يحتج به لمذهب أبي إسحاق الزجاج[75].

وقد أيد ابن عاشور رحمه الله مذهب أبي إسحاق الزجاج إذ قال: "فالوجه، أن أحصى اسم تفضيل، والتفضيل منصرف إلى ما في معنى الإحصاء من الضبط والإصابة. والمعنى: لنعلم أي الحزبين أتقن إحصاء، أي عدًّا بأن يكون هو الموافق للواقع ونفس الأمر ويكون ما عداه تقريبًا ورجمًا بالغيب"[76].

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن هناك ثلاثة مذاهب للعلماء في بناء أفعل للتعجب وللتفضيل[77]، وظاهر كلام سيبويه أنه يبنى منه مطلقا، قال سيبويه: "وبناؤه أبدًا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَل؛... وإن كان من حَسُن وكَرُم وأعْطَى"[78].

وغيره منع أن يبنى منه مطلقًا كما رأينا في قول أبي علي الفارسي ومن تبعه، وما ورد حمل على الشذوذ.

المبحث الثاني:

المسائل الصرفية التي تتعلق بالجمع المكسر

ذكر ابن عاشور عددًا من الألفاظ التي جاءت على غير قياس صرفي تتعلق بالجمع المكسر في تفسيره «التحرير والتنوير»، ومنها:

المسألة الأولى: جمع حَجَر على حِجَارَة

قال ابن عاشور في تفسيره: "والحِجَارَة جمع حَجَر على غير قياس وهو وزن نادر في كلامهم جمعوا حَجَرًا عن أحْجَار وألحقوا به هاء التأنيث قال سيبويه كما ألحقوها بالبُعُولة والفُحُولة"[79].

يتضح من هذا النص أن ابن عاشور أراد أن لفظ «حَجَر» إذا أردت جمعه مجاوزًا به أدنى العدد فإنه يجيء على وزن «فِعَال» و«فُعُول»، فنقول: «حِجَار» من دون إلحاق هاء التأنيث له، وهذا هو القياس.

جاء في كتاب سيبويه ما نصه: "وقد يلحقون الفِعَال الهاء، كما ألحقوا الفِعَال التي في الفَعْل. وذلك قولهم في جَمَل: جِمَالةٌ، وحَجَرٍ: حِجَارةٌ، وذَكَرٍ: ذِكَارةٌ، وذلك قليل. والقياس على ما ذكرنا"[80].

يريد سيبويه أن القياس في جمع «فَعَل» الثلاثي هو «فِعَال»، نحو: جَمَل، جِمَال، وجَبَل، جِبَال، وفُعُول، نحو: أَسَد، أُسُود، وذَكَر: ذُكُور، وأراد بقوله: "كما ألحقوا الفِعَال التي في الفَعْل"، والمقصود به: كما ألحقوا هاء التأنيث بالفِعَال ما كان جمعًا لاسم على وزن «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين، نحو: الفِحَالة جمع فَحْل، والبُعُولة جمع بَعْل، والعُمُومة جمع عَمّ، قال سيبويه: "وقد يكسر على فُعُولة وفِعَالة،

فيلحقون هاء التأنيث البناء وهو القياس أن يكسر عليه. وزعم الخليل أنَّهم إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث. وذلك نحو الفِحَالة والبُعُولة والعُمُومة. والقياس في فَعْلٍ ما ذكرنا"[81].

بعد ذلك ذكر ابن عاشور تعليلًا لأبي الهيثم[82]، إذ قال: "وعن أبي الهيثم أن العرب تدخل الهاء في كل جمع على فِعَال أو فُعُول؛ لأنّه إذا وقف عليه اجتمع فيه عند الوقف ساكنان أحدهما الألف الساكنة والثاني الحرف الموقوف عليه، أي: استحسنوا أن يكون خفيفًا إذا وقفوا عليه، وليس هو من اجتماع الساكنين الممنوع، ومن ذلك عِظَامة ونِفَارة وفِحَالة وحِبَالة وذِكَارة وفُحُولة وحُمُولة «جموعًا» وبِكَارة جمع بَكْر «بفتح الباء» ومِهَارة جمع مُهْر"[83].

وما ذكره ابن عاشور عن أبي الهيثم هو نفسه الذي نقله الأزهري في كتابه «تهذيب اللغة»، فبعد أن سرد كلام أبي الهيثم الرازي قال: "وهذا هو العلة التي علَّلها النحويون"[84].

أما الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد علل تعليلًا مغايرًا لما قاله أبو الهيثم الرازي، إذ قال: "والحِجارة: جمع الحَجَر أيضاً على غير قياس، ولكن يَجْوزُ الاستحسان في العربية كما أنه يجوز في الفقه[85]، وترك القياس له، كما قال[86]:

لا ناقِصِي حَسَبٍ ولا ** أَيْدٍ إذا مُدَّتْ قِصارَهْ

ومثله المِهارة والبِكارة والواحدةُ مُهْرٌ وبَكْرٌ"[87].

وقد صرح ابن جني أن الاستحسان "علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف"[88]، وذكر أبو البركات الأنباري في كتابه «لمع الأدلة» الخلاف في الأخذ به في العربية، إذ قال: "اعلم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان: فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به، لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به، واختلفوا فيه: فمنهم من قال: هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلة"[89].

لهذا وجدت الأزهري لم يستحسن تعليل الخليل، وإنما استحسن قول أبي الهيثم الرازي، إذ قال: "فأما الاستحسان الذي شبَّهه بالاستحسان في الفقه فإنه باطل"[90].

أما ابن فارس، فقد جعل الحِجَارة من القياس، وذلك لأن له نظير، نحو: جَمَل وجِمَالة، ولكن وصفه بالقليل، إذ قال: "وَقِيَاسُ الْجَمْعِ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ أَحْجَارٌ، وَالْحِجَارَةُ أَيْضًا لَهُ قِيَاسٌ، كَمَا يُقَالُ: جَمَلٌ وَجِمَالَةٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ"[91].

والمراد بالقليل أن هذا الوزن «فِعَالة» نحو: حِجَارة، قليل من حيث عدد الكلمات التي وردت في اللغة العربية، ولو أريد به الاستعمال لكان فيه نظر، وذلك لأن كلمة «حِجَارة» وردت في عدة آيات من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿**فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ**﴾[92]، وقوله تعالى: ﴿**تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ**﴾[93].

بعد عرض أقوال أهل اللغة، فالباحث يميل إلى أن إلحاق التاء للفِعَال وللفُعُولة هو تأكيد تأنيث الجمع، كما قال الخليل فيما نقله عنه سيبويه في كتابه، إذ قال: "وزعم الخليل أنهم إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث"[94].

المسألة الثانية: جمع قَرْيَة على «قُرىً»

قال ابن عاشور رحمه الله: "وجمع القرية قُرىً بضم القاف على غير قياس؛ لأن قياس فُعَل أن يكون جمعًا لفِعْلَة بكسر الفاء مثل كِسْوَة وكُسىً وقياس جمع قَرْيَة أن يكون على قِرَاء بكسر القاف وبالمد كما قالوا: رَكْوَة ورِكَاء وشَكْوَة وشِكَاء"[95].

من أوزان جمع الكثرة «فُعَل» بضم أوله وفتح ثانيه، ويطرد في جمع الألفاظ الآتية:

1. اسم على وزن «فُعْلَة»، كغُرْفَة وغُرَفْ، وقُرْبَة وقُرَب، ومُدْيَة ومُدَى، وحُجَّة وحُجَج[96].
2. صفة على وزن «فُعْلَى»، مؤنث «أَفْعَل»، ككُبْرَى وكُبَر، وصُغْرَى وصُغَر، ووُسْطَى ووُسَط، والمذكر منهن: أكبر وأصغر وأوسط[97].
3. اسم على وزن «فُعُلَة»، فيقال: جُمُعَة وجُمَع[98].

وأيضًا من أوزان الكثرة «فِعَل»، بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو جمع لاسم على وزن «فِعْلَة» كقِطْعَة وقِطَع، وحِجَّة وحِجَج، ولِحْيَة ولِحىً، وكِسْرَة وكِسَر، قال سيبويه: "فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدَرٌ وقِرَبٌ وكِسَرٌ... وبنات الياء والواو بهذه المنزلة. تقول: لِحيةٌ ولِحىً، وفِريةٌ وفِرىً، ورِشوةٌ ورِشاً"[99].

وقد ذكر غير سيبويه أنه يجوز في جمع «فِعْلَة» على «فُعَل» كلِحْيَة ولُحىً وحِلْيَة وحُلىً، وهذا ما حكاه ابن السكيت، إذ قال: "وأما اللحية فمكسورة اللام والجمع لِحىً ولُحىً"[100]، وقد علق السيرافي على كلام سيبويه الذي ذكرته آنفًا بقوله: "وقال غير سيبويه[101] قد جاء في فِعْلَة من هذا الباب ما على «فُعَل» قال: وهما «لِحْيَة» و«لُحىً» و«حِلْيَة» و«حُلىً» والكسرة فيها أجود"[102].

وقد وردت ثلاثة ألفاظ لا رابع لها في جمع «فِعْلَة» على «فُعَل»، قال ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: مثل حِلْيَة وحِلىً وحُلىً، إلا ثلاثة أحرف: لِحْيَة ولِحىً، ولُحىً، وحِزْيَة وحزِىً وحُزىً، فجمع بالكسرة والضم هذه الأحرف الثلاثة وسائر الكلام يجمع على لفظ واحد: فِرْيَة وفِرىً، ومِرْيَة ومِرىً"[103].

إذن المطرد في جمع «فِعْلَة» هو «فِعَل» بالكسر، بينما الضم قليل، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته إذ قال:

ما لم يُضَاعَفْ في الأعمّ ذو الألف ** وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلَةٍ عُرِف

ونحو كُبْرَى ولفِعْلَةٍ فِعَلْ ** وقد يَجِئُ جمعُهُ على فُعَلْ[104]

من هذه الأقوال يتبين لنا أن قول ابن عاشور رحمه الله بأن قياس «فُعَل» أن يكون جمعًا لفِعْلَة بكسر الفاء، مثل: كِسْوَة وكُسىً، فيه نظر، ولو قال: إنّ قياس فُعَل أن يكون جمعًا لفُعْلَة، وجمعًا لفِعْلَة على قول غير سيبويه، لكان أفضل وأرجح.

والملاحظ أن جمع «قَرْيَة» كما ذكر الشيخ عاشور رحمه الله على «قُرىً» جاء على غير قياس، والقياس المطرد في جمعها هو «قِراء»، وهذا ما أشار إليه علماء اللغة العربية[105]؛ لأن ما كان على «فَعْلَة» بفتح الفاء وسكون العين من بنات الياء والواو فجمعه ممدود على وزن «فِعَال» بكسر الفاء، نحو: ظَبْيَة وظِبَاء، ورَكْوَة ورِكَاء، وقَشْوَة وقِشَاء، وشَكْوَة وشِكَاء، قال الفراء: "ومن نادره قَرْيَة وقُرىً، جاءت على غير القياس بضم القاف وكان ينبغي أن تجمع قِرَاء"[106].

وجاء في الصحاح ما نصه: "والقَرْيةُ معروفة، والجمع القُرى على غير قياس؛ لأنّ ما كان على فَعْلَة بفتح الفاء من المعتل فجمعه ممدود، مثل رَكْوَة ورِكَاء، وظَبْيَة وظِبَاء. وجاء القرى مخالفا لبابه لا يقاس عليه. ويقال: قِرْيَة لغة يمانية، ولعلها جمعت على ذلك مثل ذِرْوَة وذُرىً، ولِحْيَة ولُحىً"[107].

وممن أشار إلى هذه اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي وغيره[108]، جاء في العين: "والقِرْيةُ لغة يمانية. ومن ثم اجتمعوا في جمعها على القُرْى فحملوها على لغة من يقول: كِسْوَة وكُسىً"[109].

ويبدو لي أن الخليل يشير إلى أن جمع «فِعْلَة» و«فُعْلَة» هو «فُعَل»؛ وذلك لأن كلمة «كُسْوَة» فيها لغتان بضم الكاف وكسرها، جاء في العين: "الكِسْوَةُ والكُسْوةُ: اللباس... والجميع: الكُسَى"[110].

وقد سمع عن العرب كِسىً بالكسر، فيبنى على واحده «فِعْلَة»، وممن نقل ذلك الفراء[111].

يتضح للباحث أن هذه الكلمات وغيرها تحمل على أبواب أخرى ليست على أبوابها المطردة، كما حملت كلمة حَمْل على أَحْمَال، وبابها «أفعل»، وفَرْخ على أَفْرَاخ وقَصْعَة على قِصَع... وهكذا.

المسألة الثالثة: جمع سِوَار على أَسَاوِر

قال ابن عاشور رحمه الله: "والأساور: جمع سِوَار على غير قياس. وقيل: أصله جمع أسورة الذي هو جمع سِوَار"[112]، وقال أيضًا: "والأساوِر: جمع أَسْوِرَة الذي هو جمع سِوَار"[113].

نلاحظ في النص الأول أن ابن عاشور رحمه الله جعل الأساور جمع سوار على غير قياس، إذ يرى بعض اللغويين أن أساور جمع إسوار لا سِوَار، وقد نقله الزجاج محكيًّا عن قُطْرُب، إذ قال: "وَقَدْ حُكِيَ سَوار وحكي قطرب إسْوَار، وذكر أن أساور جمع إسْوَار، على حذف الياء، لأن جمع إسوار أساوير"[114].

وقال به أبو عبيدة البصري، وهذا نصه: "﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[115]، واحدها: إسوار ومن جعلها سوار فإن جمعه سُوْر وما بين الثلاثة إلى العشرة أَسْوِرَة"[116]. وقال به أيضًا ابن قتيبة الدينوري[117]، وقد اعترض أبو علي الفارسي على ما حكاه قطرب، فقال: "فأمَّا ما حكاه قُطْرُبٌ من أنَّه يُقالُ فيه: «إِسْوَارٌ»

فهذا الضَّرْبُ من الأسماء قليلٌ جدّاً، إلاَّ أنَّ الثِّقَةَ إذا حَكَى شيئاً لَزِمَ قَبُولُهُ. ونظيرُهُ قولُهُم : الإِعْصَارُ، ولا يجوز عندي أن يكون الجمع الذي جاء في التنزيل مكسّرًا على هذا الوجه؛ ألا ترى أنه لو كان كذلك لوجب ثبات الياء في التكسير ليكون على زنة «دنانير»؛ لأن حرف اللين إذا كان رابعًا في الواحد ثبت في التكسير، ولم يحذف إلا في الضرورة للوزن... وليس التنزيل موضع ضرورة"[118].

بعد ذلك ذكر الشيخ ابن عاشور رحمه الله قولًا آخر للعلماء، وهو أن أساور أصله جمع أسورة، الذي هو جمع سِوَار، وهذا ما يطلق عليه جمع الجمع، إذ إنهم جمعوا فِعَالا على أفعلة، ثم جمعوا أفعلة على أفاعِل، نحو: سِقَاء وأَسْقِيَة وأَسَاقٍ، وإناء وآنية وأوانٍ، وهذا ما عليه حذاق النحويين والصرفيين، سيبويه ومَنْ جاء بعده، قال أبو علي الفارسي: "وإذا لم يجز أن يكون إياه، ثبت أنه الآخر الذي هو سِوَار جمع على أسورة، ثم جمع أسورة على أساوِر، كما حكاه سيبويه[119] من جمعهم أسقية على أساقٍ، ولو كان أساور الذي في التنزيل جمع إسوار لكان يجب أن يكون أساوير، ولم يجز حذف الياء، وهذا يدلّ على أنه جمع أسورة، وأسورة جمع سِوَار، كما أن أسقية جمع سِقَاء، ثم جُمِعَ أساوِر كأساقٍ"[120].

ويتضح أن رأي الخليل بن أحمد كذلك، إذ يرى أن جمع سوار أسورة، وجمع أسورة أساور، وإن لم يقل ذلك، ولكن ذلك يفهم من كلامه، إذ قال: "سوار المرأة والجميع أسورة وأساور والكثير سُوْر"[121]، يريد أن أساور جمع الجمع؛ لأني رأيت في العين ما يؤيد ما ذهبت إليه، وهو قوله: "والإناء، ممدود: واحد الآنية، والأواني: جمع الجمع.. جُمِعَ فِعال على أفعلة، ثمّ جُمِعَ أفعلة على أفاعل"[122].

ومن الذين ذهبوا إلى أن أساور جمع أسورة وأسورة جمع سِوَار، أبو جعفر النحاس[123]، وابن درستويه[124]، وابن سيده[125]، وابن يعيش[126]، وأبو حيان الأندلسي[127]، وغيرهم[128].

يتضح لي من هذه النصوص أن بعض علماء اللغة جعل إسوار لغة في سوار، ومن هؤلاء العلماء: أبو عمرو بن العلاء[129]، وقطرب[130]، وأبو عبيدة[131]، وابن قتيبة[132]، وهناك شواهد شعرية ورد فيها لفظ إسوار، قال حميد بن ثور الهذلي[133]:

فَلَمَّا لَوَيْنَ على مِعْصَمٍ ** وكفّ خَضِيْبٍ وإسوارِهَا

وقال أيضًا[134]:

يُطِفْنَ بِهِ رَأدَ الضُّحَى وَيَنُشْنَه ** بأيدٍ تَرى الأُسْوَار فيهنَّ أَعْجَمَا

وقال الأحوص[135]:

غادةٌ تَغْرِثُ الوشاحَ ولا يَغ ** رِثُ منها الخلخالُ والإسوارُ

المسألة الرابعة: جمع حديث على أحاديث

قال ابن عاشور رحمه الله: "والحديث: الخبر، وهو اسم للكلام الذي يحكى به أمر حدث في الخارج، ويجمع على أحاديث على غير قياس. قال الفراء: «واحد الأحاديث أُحْدُوثة ثم جعلوه جمعًا للحديث» أ.هـ. يعني استغنوا به عن صيغة فُعْلَاء"[136].

الأحاديث جمع حديث جمعًا غير قياسي، وقياس جمع حديث أن يجمع جمع قلة على وزن «أَفْعِلَة»؛ لأنّ ما كان على وزن «فَعِيْل» يجمع على «أَفْعِلَة»[137]، نحو: جَرِيب على أَجْرِبَة[138]، ورَغِيف على أَرْغِفَة، وقَفِيز على أَقْفِزَة[139]، فيقال: أَحْدِثَة.

ويجمع في الكثرة على وزن «فُعُل»، نحو: قضيب على قُضُب، ورغيف على رُغُف، وعسيب على عُسُب، فيقال: حُدُث، ويجمع على فُعْلان أيضًا[140]، نحو: رغيف على رُغْفَان، وقضيب على قُضْبَان، فيقال: حُدْثَان... وقال ابن الحاجب عن هذا الجمع بأنه غالب كفُعُل، وهذا نصه: "ونحو رغيف على أرغفة ورُغُف ورُغْفَان غالبًا"[141]، أما ابن سيده فذكر أن العرب قد قالوا في جمع الحديث: حِدْثَان وحُدْثَان، ولكنه قليل، وذكر بيتًا أنشده الأصمعي:

تُلَهَّى المرءَ بالحِدْثَان لهوًا ** وتَحْدِجُهُ كما حُدِجَ المُطِيْقَ

وروي بكسر الحاء وضمها[142].

في حين أن ابن الحاجب وصف «فِعْلان» بكسر الحاء بالقلة، إذ قال: "وظِلْمَان قليل"[143].

وما ذكرته آنفًا هو القياس في جمع الحديث، ولكنه ليس له جمع إلا «الأحاديث»، فالأحاديث جمع لـ«حديث» على غير قياس.

ولكن العرب نطقت بجموع وصفها أهل العربية بالشذوذ، إذ جرت على غير قياس، ومن ذلك: حديث وأحاديث، وقطيع وأقاطيع وغيرها من الكلمات التي ذكرها علماء اللغة[144]، إذ إن وزن «فعيل» ليس من الأوزان التي تجمع على «أفاعيل»، نحو: أسلوب وأساليب، وإضبارة وأضابير[145].

لهذا قال علماء اللغة أن جمع حديث على أحاديث جاء على خلاف القياس، والقياس ما ذكرت، وأن قياس الأحاديث أن تكون جمع أحدوثة على وزن «أُفْعُوْلة»، مثل: أُرْجُوزة، أَرَاجيز.

وذكر سيبويه في باب ما جاء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يُكَسَّر هو على ذلك البناء، إذ قال: "فمن ذلك قولهم: رهطٌ وأراهط، كأنَّهم كَسَّروا أرهطٌ. ومن ذلك باطلٌ وإبطيلُ لأنَّ ذا ليس بناء باطلٍ ونحوه إذا كسّرته، فكأنَّه كسّرت عليه أباطيل وإبطالٌ... ومثل ذلك حديثٌ وأحاديث، وعروضٌ وأعاريض، وقطيعٌ وأقاطيعُ؛ لأن هذا لو كسَّرته إذ كانت عَّدة حروفه أربعة أحرف بالزيادة التي فيها لكانت فعائل؛ ولم تكن لتدخل زيادةٌ تكون في أوَّل الكلمة"[146].

يريد سيبويه أن حديث وعروض وقطيع لو أريد جمعها على ألفاظها لقيل في حديث: حدائث، وفي عروض: عرائض، كما يقال في قلوص: قلائص، وفي سفينة: سفائن؛ لأن ألف الجمع تدخل ثالثة ولا يزاد غيرها[147].

ونقل صاحب الصحاح رأيًا للفراء يرى أن أحاديث جمع أُحْدُوثة، ثم جعلوه جمعا للحديث[148]، ويبدو لي أن هذا الرأي هو ظاهر كلام سيبويه، وقد تعقب ابن بري رأي الفراء فقال: "ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأن الأُحْدُوثة بمعنى الأُعْجُوبة، يقال: قد صار فلان أُحْدُوثة، فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحدها إلا حديثًا، ولا يكون أُحْدُوثة، وكذلك ذكره سيبويه في باب «ما جاء جمعه على غير واحده المستعمل»، كعروض وأعاريض، وباطل وأباطيل"[149].

وما ذكره ابن بري صحيح؛ لأنهم لا يقولون: أُحْدُوثة النبي ﷺ، بل يقولون: حديث النبي ﷺ.

ولكن لي تعقيب على قول ابن بري، إذ ورد في اللغة أن أُحْدُوثة يراد بها الحديث، وهذا ما ذكره صاحب العين، إذ قال: "والأُحْدُوثة: الحديث نفسه"[150]، وقال ابن دريد: "يقال: هذه أُحْدُوثة حسنة، للحديث الحسن"[151].

نعود إلى كلام ابن عاشور رحمه الله، فبعد أن ذكر قول الفراء، علق عليه بقوله: "يعني استغنوا به عن صيغة فُعَلاء"[152]. يريد أن يبين أن العرب استغنت بهذا الجمع عن الجمع الذي على صيغة «فُعَلاء»؛ لأن فعيل يجمع على فُعَلاء، نحو: رحيم رُحَمَاء، وسعيد سُعَدَاء، وشهيد شُهَدَاء... وهناك من العلماء من ذهب إلى أن أحاديث إما جمع أُحْدُوثة وإما اسم جمع للحديث، ذكر أبو جعفر النحاس في كتابه «عمدة الكتاب» باب ما يعرف جمعه ويشكل واحده، فقال: "أحاديث، جمع أُحْدُوثة، واسم لجمع حديث"[153]، أما الزمخشري عفا الله عنه فقد ذكر في سورة يوسف أن أحاديث اسم جمع للحديث، إذ قال: "وهو اسم جمع للحديث، وليس بجمع أُحْدُوثة"[154]، وفي سورة المؤمنون اختلف الأمر، فقد ذكر الرأيين، ولكن رجح أن أحاديث جمع أُحْدُوثة بحسب سياق الآية والموقف، فقال: "الأحاديث: تكون اسم جمع للحديث. ومنه: أحاديث رسول الله ﷺ. وتكون جمعًا للأُحْدُوثة: التي هي مثل الأُضْحُوكة والأُلْعُوبة والأُعْجُوبة. وهي: مما يتحدّث به الناس تلهيًا وتعجبًا، وهو المراد هاهنا"[155].

وقد اعترض عليه أبو حيان الأندلسي بقوله: "وَلَيْسَ بِاسْمِ جَمْعٍ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ هُوَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ لِحَدِيثٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا قَالُوا: أَبَاطِلُ وَأَبَاطِيلُ، وَلَمْ يَأْتِ اسْمُ جَمْعٍ عَلَى هَذَا الْوَزْنِ. وَإِذَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي عَبَادِيدَ وَيَنَاذِيرَ أَنَّهُمَا جَمْعَا تَكْسِيرٍ وَلَمْ يُلْفَظْ لَهُمَا بِمُفْرَدٍ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ أَحَادِيثُ وَأَبَاطِيلُ جَمْعَيْ تَكْسِيرٍ؟"[156]

وخلاصة الأمر أن أحاديث جمع حديث على غير قياس، وأن أحاديث جمع أُحْدُوثة لا حديث؛ لأن فعيل لا يجمع على أفاعيل، وأن أحاديث إذا كان جمعًا للحديث الدائر بين الناس، وحديث الرسول ﷺ فهو اسم جمع للحديث، وإذا كان للهو والتعجب فهو أحدوثة، وقد يجوز جمع حديث، والله أعلم.

المسألة الخامسة: جمع سَيِّد على سَادَة

قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله: "والسَّادَة: جمع سَيِّد. قال أبو علي: وزنه فَعَلَة، أي مثل كَمَلَة لكن على غير قياس؛ لأنّ صيغة فَعَلَة تطّرد في جمع فَاعِل لا في جمع فيعل، فقلبت الواو ألفا لانفتاحها وانفتاح ما قبلها"[157].

يريد القول أن أصله «سَوَدَة»؛ لأنه من سَادَ يسُودُ فعينه واو، تحركت وانفتح ما قبلها ألفًا، ليصير: سَادَة.

نلاحظ أن أبا علي الفارسي جعل جمع سَيِّد على سَادَة، مثل: سَحَرَة وسَفَرَة وكَتَبَة، ولكنه على غير قياس؛ لأن صيغة فَعَلَة تطرد في جمع صفة لمذكر عاقل على وزن «فَاعِل»، صحيح اللام[158].

وفي هذا الجمع قولان:

القول الأول: ما ذكره أبو علي الفارسي في كتابه «الحُجَّة»، إذ قال: "سَادَة جمع سَيِّد، وهو فَعَلَة مثل كَتَبَة وفَجَرَة"[159]، ولكن لم يذكر أنه على غير قياس، بل يفهم من كلامه في التكملة أنه غير جار على القياس، إذ قال: "ما كان من ذلك على فَاعِل فإنه كسّر على فُعَّل... ويكسر على فُعَّال... ويُكسَّر على فَعَلَة"[160]، وقال أيضا: "وأما فَيْعَل فمما يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح، وذلك نحو: بيّع وقيّم وسيّد... وقد كسَّروا «فيعلًا» على أفعال، نحو: ميّت وأموات... وعلى أفْعِلاء قالوا: هيّن وأهوناء... وعلى فِعَال، نحو: جيّد وجِيَاد"[161].

القول الآخر: ذهب ابن سيده إلى أن سَادَة جمع سَائِد لا سيّد، فقال: "وعندي أن سادةً جمع سائِد على ما يكثر في هذا النحو... لأن فيعلاً لا يجمع على فَعَلَةٍ إنما بابه الواوُ والنُّون وربما كُسِّر منه شيء على غير فَعَلة كأمْوات وأَهْوِناء"[162].

يتضح من قوله هذا أنه يجعل كلمة سَادَة من القياس لذلك قال: على ما يكثر في هذا النحو، أي كسَحَرَة جمع سَاحِر، وكَمَلَة جمع كَامِل، وسَفَرَة جمع سَافِر... وقد علّل بحكم مطرد لوزن «فَيْعل»، كما ذكرت ذلك آنفًا، فقال إنما بابه الواو والنون، أي يجمع جمع سلامة فيقال: سيّد سيدون، كما قالوا: ميّت ميتون، وهيّن هينون، وطيّب طيبون...

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن كلمة سَادَة إن جعلت جمع سائِد قَرُبَ من القياس، فقال: "سادَتَنا، جَمْعًا عَلَى وَزْنِ فَعَلَاتٍ، أَصْلُهُ سَوَدَةٌ، وَهُوَ شَاذٌّ فِي جَمْعِ فَيْعِلٍ، فَإِنْ جُعِلَتْ جَمْعَ سَائِدٍ قَرُبَ مِنَ الْقِيَاسِ"[163].

أما الجوهري فقد ذهب إلى أن سَادَة مفرده سيِّد على أن تقديره «فعيل»، إذ قال: "وهم سَادَة، تقديره فَعَلَة بالتحريك، لأن تقدير سيِّد فعيل، وهو مثل سَرِيّ وسَرَاة، ولا نظير لهما. يدل على ذلك أنه يجمع على سيائدة بالهمز، مثل أفيل وأفائلة، وتبيع وتبائعة"[164].

وما ذكره الجوهري بأن وزن سيِّد «فعيل» هو مذهب الكوفيين[165]، والمثال الذي ذكره وجعله نظيرًا لسيِّد هو سَرِيّ سَرَاة، فكذلك محكوم عليه بالشذوذ والخروج عن القياس؛ لأن فَعَلَة هو جمع لصفةٍ، صحيحة اللام لمذكر عاقل، على وزن «فَاعِل»، وسري وزنها «فعيل» ومعتل اللام، والقياس في جمعه هو: أسْرِيَاء، كنبيّ أنبياء، وأسرية، كرغيف وأرغفة، وسُرْيَان كرغيف ورُغْفَان[166].

المسألة السادسة: في جمع إقليد على مقاليد

قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله: "وَالْمَقَالِيدُ: جَمَعَ إِقْلِيدٍ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَهَذَا جَمْعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَإِقْلِيدٌ قِيلَ مُعَرَّبٌ عَنِ الْفَارِسِيَّةِ، وَأَصْلُهُ (كِلِيدٌ) قِيلَ مِنَ الرُّومِيَّةِ وَأَصْلُهُ (إِقْلِيدِسُ) وَقيل كلمة يَمَانِية وَهُوَ مِمَّا تَقَارَبَتْ فِيهِ اللُّغَاتُ وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنْ حِفْظِ ذَخَائِرِهَا"[167]، وقد ورد ذكرها مرة أخرى في تفسيره، إذ قال: "وَالْمَقَالِيدُ: جَمْعُ إِقْلِيدٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، أَوْ جَمْعُ مِقْلَادٍ، وَهُوَ الْمِفْتَاحُ"[168].

في كلمة «مقاليد» ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب ثلة من أهل اللغة والتفسير[169] إلى أن مقاليد واحدها مِقْلَاد كمفتاح ومفاتيح، أو مِقْلِيد كمنديل ومناديل، قال أبو عبيدة: "واحدها مقليد وواحد الأقاليد إقليد. وقال الأعشى[170]:

فَتىً لو يجارى الشّمس ألقت قناعَها ... أو القمرَ السّارِي لألقى المَقَالِدَا"[171].

وقال ابن عزير السجستاني: "مقاليد: مفاتيح، واحدها مِقْلِيد ومِقْلَاد ومِقْلَد..."[172]، وقال الخليل بن أحمد: "والمقلاد: الخزانة، ويجمع مقاليد"[173]؛ لأن مِفْعال يجمع على مفاعيل قياسًا مطّردًا، نحو: مفتاح مفاتيح، محراب محاريب، ميقات مواقيت... وكذلك مفعيل يجمع على مفاعيل، نحو: مسكين مساكين، منديل مناديل، ومن ذكر واحدها مِقْلَد أظن يجمع أولًا على مِقْلَاد ثم على مقاليد، والله أعلم.

القول الثاني: ذهبت ثلة أخرى إلى أن مقاليد واحدها إقليد على غير قياس، كمَحَاسِن جمع حُسْن، ومَشَابه جمع شَبَه، ومذاكير جمع ذكر.

قال ابن قتيبة الدينوري: "واحدها إقليد، يقال هو فارسي معرب: إكليد"[174]، وقال أيضًا: "جمع على غير واحد، كما قالوا: مَذَاكير جمع ذكر، وقالوا مَحَاسن جمع حسن"[175]، وقال أبو عمرو الزاهد المعروف بغلام ثعلب: "واحدها إقليد"[176]، وقال مكي بن أبي طالب القيسي: "وواحد المقاليد إقليد وجمع على مقاليد على غير قياس كمحاسن، والواحد حسن. وقيل: واحدها مقليد. فهذا على لفظ الجمع"[177]؛ لأن جمع إفعيل على مفاعيل مخالف للقياس، وجاء أقاليد على القياس،

قال أبو عبيدة: "وواحد الأقاليد إقليد"[178]، وقال الطبري: "وأما الإقليد فواحد الأقاليد"[179]، وقال أبو إسحاق الثعلبي: "ومقليد مثل منديل ومناديل، وفيه لغة أخرى أقاليد، واحدها إقليد"[180]، فالمقاليد والأقاليد بمعنى واحد.

وقد ذكر الخليل بن أحمد أن الإقليد هو المفتاح بلغة أهل اليمن، واستشهد ببيت لتبع[181] حين قصد حج البيت الحرام فقال:

وأقمنا به من الدهر سبتًا ** وجعلنا لبابه إقليدا[182]

فالملاحظ من هذه الأقوال والنصوص أنها ألفاظ عربية.

القول الثالث: إن إقليد فارسي معرب وأصله «إكليد»، أو «كِلِيد»، قال ابن دريد: "والإقليد المفتاح، فارسي معرب"[183]، وقيل: إنه معرب من لغة رومية، جاء في تاج العروس ما نصه: "وقيل: لغة رومية معرب إقليدس"[184]، وقال أبو الحسن المعروف بكراع النمل: "والإقليد: المفتاح، أصله إقليدو، وإقليدس"[185]، ولكن لم يحدد هل هو فارسي أو رومي، وأعتقد أنه أراد بأنه رومي؛ وذلك لأنه تلكم قبله بكلمة أصلها رومية، والذي أميل إليه أنه جمع مِقْلَاد أو مقليد، ليطرد مع سائر الألفاظ.

المسألة السابعة: في مفرد رواسي

قال الشيخ ابن عاشور رحمه الله: "ورواسي: جمع راسٍ على غير قياس، مثل فوارس وعواذل"[186]، وقال أيضا: "وَالرَّوَاسِي: جَمْعُ رَاسٍ، وَهُوَ الثَّابِتُ الْمُسْتَقِرُّ. أَيْ جِبَالًا رَوَاسِيَ. وَقَدْ حُذِفَ مَوْصُوفُهُ لِظُهُورِهِ... وَجِيءَ فِي جَمْعِ رَاسٍ بِوَزْنِ فَوَاعِلَ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهِ غَيْرُ عَاقِلٍ، وَوَزْنُ فَوَاعِلَ يَطَّرِدُ فِيمَا مُفْرَدُهُ صِفَةٌ لِغَيْرِ عَاقِلٍ مِثْلَ: صَاهِلٍ وَبَازِلٍ"[187].

فالملاحظ في النص الأول، أن ابن عاشور رحمه الله جعل رواسي جمع راسٍ على غير قياس، واستشهد بمثالين: فوارس وعواذل.

والأمر هنا يختلف، إذ إن فوارس وعواذل جمع فارس وعاذل، صفتان لمذكرين عاقلين، والمعروف فيما جمع على فواعل ما كان جمعًا لفاعِلة كشَاعِرَة وشواعِر، وكاتبة وكواتِب، وضاربة وضوارِب، أو لفاعِل صفة لمؤنث، كطالق وطوالق، وفارك وفوارك، أو لمذكر غير عاقل كجمل بازلٍ وبوازِل، وصاهل وصواهِل، أو لاسم على فاعِل أو فاعَل كحائِط وحوائِط، وخاتَم وخواتم[188]، وشذ جمعهم هالكًا وفارسًا وناكسًا من المذكر العاقل على هوالك، وفوارس ونواكس[189].

ويبدو لي أن النص الثاني لابن عاشور أوضح وأدق من حيث التعبير، لأن كلمة «رواسي» مفرده صفة لغير عاقل[190]، إذ تقول: جبل راسٍ، أي ثابت، رسا الشيء يرسو، إذا ثبت[191]. وجبال رواسٍ، وقد وردت «رواسٍ» في القرآن من دون ذكر موصوفه[192]، لأنه غلب على الجبال وصفها بالرواسي.

وقد ذكر أكثر علماء اللغة والتفسير أن رواسي واحدتها راسية، قال الأخفش: "وقال «رواسي»، فواحدتها راسية"[193]، وقال الطبري: "والرواسي: جمع راسية، وهي الثابتة، يقال منه: أرسيت الوتد في الأرض، إذا أثبته"[194]، وقال أبو إسحاق الثعلبي: "واحدتها راسية، وهي الثابتة، يقال: إنما رسيت السفينة وأرسيت الوتد في الأرض إذا أثبتها"[195]، وقال القرطبي: "واحدها راسية؛ لأن الأرض ترسو بها، أي تثبت"[196]، وغيرهم من العلماء[197].

ومنهم من قال إن رواسي جمع راسية، والتاء للمبالغة، كما في علّامة ونسّابة[198]، أو للتأنيث على أنها صفة أجبل[199]، ويرى الباحث أن في ذلك تكلفًا لا داعي له.

ويبدو لي أن الشيخ ابن عاشور رحمه الله في النص الأول اعتقد أن فواعل الوصف لا يطرد إلا في الإناث، نحو: حائض، وحوائض، وطالق وطوالق، وشاعر وشواعر، لذلك قال: إن رواسي جمع راسٍ على غير قياس، وليس الأمر كذلك لما ذكرته آنفًا، ولما ذكره الرضي بقوله: "وإذا كان فاعل وصفًا لغير العقلاء جاز جمعه على فواعل قياسًا؛ لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث في الجمع"[200].

ولعله فهم هذا الأمر من أبي حيان الأندلسي، ولكن أبا حيان لم يشر إلى أنه غير قياسي، إذ قال: "وَفَوَاعِلُ الْوَصْفِ لَا يَطَّرِدُ إِلَّا فِي الْإِنَاثِ، إِلَّا أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ مِنَ الْمُذَكَّرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ يُجْرَى مَجْرَى جَمْعِ الْإِنَاثِ"[201].

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

أما بعد:

فبعد إتمامي للبحث بفضل الله تعالى توصلت إلى نتائج، منها:

1. الجدير بالذكر أن الطابع القرآني انماز بأسلوب فصيح بليغ، كل الدراسات التي جاءت عليه تكون عليه عيالًا، والمعنى أن القرآن استعمل الفصيح المستعمل، وقد يكون استعماله لنكت بلاغية إعجازية تقتضيها طبيعة السياق.
2. قولنا: ما جاء على غير قياس صرفي، مفاده ما خالف المطرد أو الشائع أو المألوف الذي جاءت به لغة العرب.
3. إن هناك ألفاظًا ليست بالقليلة تناولها المفسرون ومنهم ابن عاشور، جاءت على غير قياس صرفي.
4. ما ذكره ابن عاشور في الأغلب يمثل الآراء الصرفية التي ذكرها من قبله من علمائنا الأجلاء، وقد أرجعت كلّ رأي لصاحبه ما أوتيت من استطاعة على ذلك.
5. الدرس الصرفي ينماز ببنية الكلمات وصولًا إلى الدقة الموضوعية من جهتي التأصيل والتطبيق، وهذا ما سعيت جاهدًا لكشفه في هذا البحث المتواضع.
6. الدرس التفسيري الصرفي من جهة عزو الآراء إلى أصحابها يحتاج إلى باع طويل ومراجعة معهودة، وقد وجدت أن ابن عاشور ملم في الأغلب، إلا أنني قمت بتخريج بعض ما نُسِبَ إلى المتقدمين فضبطته ودققته، وقد بينت ذلك بحسب المواضع التي أشرت إليها في بحثي.
7. انماز ابن عاشور رحمه الله بتعبير فصيحٍ جارٍ على لغة العرب، وقد نرى المسألة الواحدة تتكرر في مواضع عدة، إلا أن تعبيرها يكون مختلفًا، وهذا ما اقتضته طبيعة تفسير ابن عاشور بنسبتها إلى الطابع الجمالي.

الهوامش:

(1) أوت: هو الشهر الثامن بحسب التقويم الغريغوري، ويسمى أيضًا «أغسطس».

(2) تنظر ترجمته في: الأعلام، للزركلي: 174/6، وتراجم المؤلفين التونسيين: 304/3.

(3) ينظر: طبقات فحول الشعراء: 14/1، وطبقات النحويين واللغويين: 31.

(4) طبقات فحول الشعراء: 15/2.

(5) ينظر: أصول التفكير النحوي: 25-27.

(6) ينظر: المسائل العسكريات: 76، 80.

(7) التحرير والتنوير: 445/1-446.

(8) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: 521.

(9) الخليل في العين: 457/4، يرى أنها مؤلفة من عين وياءين، أما ابن فارس في مقاييس اللغة «غوى»: 400/4 فيرى أن ألفها واو، وينظر: ارتشاف الضرب: 147/1.

(10) ألف طاية منقلبة عن واو، ينظر: الصحاح «طوى»: 2416/6، ومقاييس اللغة «طوى»: 430/3، ورسالة الملائكة: 117، والممتع في التصريف: 363.

(11) ألف ثاية منقلبة عن واو، ينظر: الصحاح «ثوى»: 2296/6، وشرح التصريف للثمانيني: 522.

(12) الخليل في العين: 313/8 يرى أنها مؤلفة من راء وياءين، أما الثمانيني في شرح التصريف: 522 فيرى أن ألفها واو.

(13) الكتاب: 398/4.

(14) العين: 441/8.

(15) المقتضب: 151/1.

(16) الكتاب: 398/4.

(17) ارتشاف الضرب: 147/1.

(18) ينظر: رسالة الملائكة: 105، والممتع في التصريف: 368، وارتشاف الضرب: 147/1.

(19) ينظر: المسائل الحلبيات: 335، وسر صناعة الإعراب: 669/2-670.

(20) الكتاب: 6/1-7.

(21) التحرير والتنوير: 446/1.

(22) سر صناعة الإعراب: 659/2-660.

(23) الصحاح «أيا»: 2275/6.

(24) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: 23/6.

(25) رسالة الملائكة: 109.

(26) ينظر: رسالة الملائكة: 101، وشرح التصريف للثمانيني: 522، والممتع في التصريف: 368، وارتشاف الضرب: 147/1.

(27) التحرير والتنوير: 705/1.

(28) العين: 175/8.

(29) سورة الأعراف، الآية 172.

(30) اشتقاقها من الذر أيضًا، ينظر: المحتسب: 157/1.

(31) معاني القرآن وإعرابه: 399/1-400.

(32) معاني القرآن وإعرابه: 226/3.

(33) ينظر: العين: 175/8.

(34) المحكم والمحيط الأعظم: 45/10.

(35) ينظر: الكتاب: 336/3.

(36) المحتسب: 160/1.

(37) التحرير والتنوير: 295/3.

(38) التحرير والتنوير: 208/6.

(39) الكتاب: 380/3.

(40) ينظر: جامع البيان: 543/6.

(41) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 122/4.

(42) ينظر: مجاز القرآن: 97.

(43) تهذيب اللغة: 130/15.

(44) المفردات في غريب القرآن: 337.

(45) عمدة الحافظ: 62/2.

(46) سورة هود، الآية 92.

(47) التحرير والتنوير: 151/12.

(48) الصحاح «ظهر»: 730/2.

(49) مقاييس اللغة «ظهر»: 471/3.

(50) الكتاب: 335/3.

(51) القياس بَصْرِيّ بفتح الباء لا بكسرها.

(52) الكتاب: 336/3.

(53) ينظر: الكتاب: 335/3-336، والمقتضب: 146/3.

(54) التحرير والتنوير: 106/13.

(55) ينظر: تهذيب اللغة: 62/5، والمسائل البصريات: 644/1، والمسائل العضديات: 100، والتبيان في إعراب القرآن: 754/2، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري: 276.

(56) ينظر: العين: 242/3، وجمهرة اللغة: 568/1، وتهذيب اللغة: 63/5.

(57) ينظر: العين: 242/3، وجمهرة اللغة: 568/1.

(58) سورة الرعد، الآية 13.

(59) معاني القرآن وإعرابه: 143/3.

(60) ينظر: غريب القرآن: 226.

(61) تهذيب اللغة: 62/5.

(62) قال أبو علي الفارسي في المسائل البصريات: 644/1: "أنه لو كان كذلك لم تُعَلّ العين. ألا ترى أنك لا تعل نحو: "الْمِحْوَرِ والْمِشْوَذِ والْمِعْوَلِ"، ولا نعلم شيئاً من هذا جاء معلا".

(63) المسائل البصريات: 644/1.

(64) المحتسب: 256/1.

(65) سورة الكهف، الآية 12.

(66) التحرير والتنوير: 269/15.

(67) ينظر: الإغفال: 359/2–360.

(68) ينظر: الكشاف: 705/2.

(69) ينظر: المحرر الوجيز: 500/3.

(70) ينظر: مفاتيح الغيب: 430/21، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري: 301.

(71) سورة المجادلة، الآية 6.

(72) الإغفال: 359/2–360.

(73) الكشاف: 705/2.

(74) معاني القرآن وإعرابه: 271/3.

(75) ينظر: المحرر الوجيز: 500/3.

(76) التحرير والتنوير: 270/15.

(77) ينظر: البحر المحيط: 146/7.

(78) الكتاب: 73/1.

(79) التحرير والتنوير: 344/1.

(80) الكتاب: 571/3.

(81) الكتاب: 568/3.

(82) أبو الهيثم الرازي اشتهر بكنيته ولا يعرف اسمه، وكان نحويًا بارعًا حافظًا، عالمًا ورعًا، ولم يكن ضنينًا بعلمه وأدبه، توفّى سنة (٢٠٦هـ)، له من المصنفات: الشامل في اللغة، والفاخر في اللغة. تنظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٨٨/4.

(83) التحرير والتنوير: 344/1.

(84) تهذيب اللغة: 80/4.

(85) الاستحسان من مصطلحات أصول الفقه، وهو أحد الأدلة عند الحنفية والحنابلة، واختلف العلماء في حده اختلافا كثيرا، ينظر: اللمع في أصول الفقه: 121، والواضح في أصول الفقه: 101/2–102.

(86) قائله: الأعشى الكبير في ديوانه: 157.

(87) العين: 74/3.

(88) الخصائص: 134/1.

(89) لمع الأدلة في أصول النحو: 157.

(90) تهذيب اللغة: 80/4.

(91) مقاييس اللغة: 138/2.

(92) سورة الأنفال، الآية 32.

(93) سورة الفيل، الآية 4.

(94) الكتاب: 568/3.

(95) التحرير والتنوير: 514/1.

(96) الكتاب: 579/3-580.

(97) ينظر: ألفية ابن مالك: 164، وارتشاف الضرب: 200/1.

(98) ينظر: ارتشاف الضرب: 200/1.

(99) الكتاب: 581/3.

(100) إصلاح المنطق: 124.

(101) قال الفراء في المقصور والممدود: 9 "وقد سمعنا لُحىً وحُلىً بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما إلا أن تسمع شيئًا من بدوي فصيح فتقوله فتكتبه".

(102) شرح كتاب سيبويه: 311/4.

(103) ليس في كلام العرب: 162.

(104) ألفية ابن مالك: 164.

(105) ينظر: الكتاب: 593/5، والمقصور والممدود، للفراء: 9، وجمهرة اللغة: 797/2، والصحاح «قرا»: 2460/6.

(106) المقصور والممدود، للفراء: 9.

(107) الصحاح «قرا»: 2460/6.

(108) ينظر: جمهرة اللغة: 797/2.

(109) العين: 203/5.

(110) العين: 391/5-392.

(111) ينظر: المقصور والممدود: 9.

(112) التحرير والتنوير: 312/15.

(113) التحرير والتنوير: 231/17.

(114) معاني القرآن وإعرابه: 283/3.

(115) سورة الكهف، الآية 31.

(116) مجاز القرآن: 401/1.

(117) غريب القرآن: 267.

(118) الإغفال: 365/2-366.

(119) ينظر: الكتاب: 618/3.

(120) الإغفال: 367/2، والتكملة: 461.

(121) العين: 289/7.

(122) العين: 402/8.

(123) ينظر: إعراب القرآن: 372/3.

(124) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه: 302.

(125) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 608/8.

(126) ينظر: شرح المفصل: 330/3.

(127) ينظر: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب: 164.

(128) ينظر: أسفار الفصيح: 645/2، ومشكل إعراب القرآن: 595/2.

(129) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 330/3.

(130) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 283/3.

(131) ينظر: مجاز القرآن: 401/1.

(132) ينظر: غريب القرآن: 267.

(133) ديوان حميد بن ثور الهلالي: 280.

(134) ديوان حميد بن ثور الهلالي: 361.

(135) شعر الأحوص الأنصاري: 97.

(136) التحرير والتنوير: 193/16-194.

(137) ينظر: الشافية في علم التصريف: 48، وشرح الشافية، للرضي: 131/2.

(138) الجريب: مكيال يسع ثمانية مكاكيك، والمكوك مكيال يسع صاعا ونصف، والقفيز من الأرض قدره مائة وأربع وأربعين ذراعا، ينظر: لسان العرب «قفز»: 395/5، وتاج العروس «قفز»: 285/15.

(139) ينظر: الشافية في علم التصريف: 48، وشرح الشافية، للرضي: 131/2.

(140) ينظر: الشافية في علم التصريف: 48، وشرح الشافية للرضي: 132/2.

(141) الشافية في علم التصريف: 48.

(142) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 253/3.

(143) الشافية في علم التصريف: 49.

(144) ينظر: الكتاب: 616/3، والمفصل: 171، والشافية في علم التصريف: 55.

(145) ينظر: جامع الدروس العربية: 200.

(146) الكتاب: 616/3.

(147) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 355/4.

(148) ينظر: الصحاح «حدث»: 278/1.

(149) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: 182/1.

(150) العين: 177/3.

(151) جمهرة اللغة: 1195/2.

(152) التحرير والتنوير: 193/16-194.

(153) عمدة الكتاب: 447.

(154) الكشاف: 445/2.

(155) الكشاف: 188/3.

(156) البحر المحيط: 240/6.

(157) التحرير والتنوير: 117/22.

(158) ينظر: التكملة: 473، وجامع الدروس العربية: 192.

(159) الحجة للقراء السبعة: 480/5.

(160) التكملة: 473.

(161) التكملة: 481-482.

(162) المحكم والمحيط الأعظم: 602/8.

(163) البحر المحيط: 507/8.

(164) الصحاح «سود»: 490/2.

(165) ينظر: الإنصاف: 656/2.

(166) ينظر: التكملة: 448، وجامع الدروس العربية: 192.

(167) التحرير والتنوير: 54/24.

(168) التحرير والتنوير: 48/25.

(169) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 321/21، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: 249/8، وتحفة الأريب بما في القرآن من الغريب: 256.

(170) في ديوانه: 65، وفيه «ينادى» بدلا من «يجارى».

(171) مجاز القرآن: 191/2.

(172) غريب القرآن: 424.

(173) العين: 117/5.

(174) غريب القرآن: 384.

(175) غريب القرآن: 391.

(176) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن: 447.

(177) الهداية إلى بلوغ النهاية: 6566/10.

(178) مجاز القرآن: 191/2.

(179) جامع البيان: 321/21.

(180) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 49/8.

(181) جاء في سيرة ابن هشام: 20/1 "قال ابن إسحاق: وتبان أسعد أبو كرب الذي قدم المكينة وساق الحبرين من يهود المدينة إلى اليمن، وعمر البيت الحرام وكساه، وجاء أيضا: 25/1 "وجعل له بابا ومفتاحا".

(182) ينظر: العين: 117/5.

(183) جمهرة اللغة: 675/2.

(184) تاج العروس «قلد»: 65/9.

(185) المنتخب من كلام العرب: 602.

(186) التحرير والتنوير: 288/26.

(187) التحرير والتنوير: 82/13.

(188) ينظر: التكملة: 453، 475، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 299.

(189) ينظر: شرح الشافية للرضي: 153/2، وشرح الشافية لركن الدين: 461/1.

(190) جاء في شرح الشافية للرضي: 158/2 "وإذا كان فاعل وصفا لغير العقلاء جاز جمعه على فواعل قياسا، لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث في الجمع".

(191) ينظر: الصحاح «رسا»: 2356/6، ومقاييس اللغة «رسى»: 394/2.

(192) ينظر: سورة الرعد الآية3، سورة الحجر الآية 19، سورة النحل، الآية 15 وغيرها.

(193) معاني القرآن: 229.

(194) جامع البيان: 328/16، وينظر: 183/17، 434/18.

(195) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 269/5.

(196) الجامع لأحكام القرآن: 280/9.

(197) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 646/3، 173/5، وإعراب القرآن العظيم: 275.

(198) ينظر: روح البيان: 337/4.

(199) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 181/3.

(200) شرح الشافية للرضي: 158/2.

(201) البحر المحيط: 347/6.

المصادر المترجمة:

1. 21. Al-Tanbih wa Al-Edhah amma waqa fi Al-Sehah: Abu Muhammad Abdullah bin Berri Al-Masry (d. 582 AH), investigation and presentation by Mustafa Hegazy, Egyptian General Book Authority, 1st Edition, 1980 AD.
2. Al-A'in Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim al-Farahidi al-Basri (d.170 AH), investigator: Dr. Mahdi al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim al-Samarrai, the Hilal House and Library.
3. Al-A'lam: Khair al-Din bin Mahmoud al-Zarkali al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-Alam for millions, 15th Edition, 2002 AD.
4. Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafseer: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), Investigator: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
5. Al-Egfal: Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi (d. 377 AH), investigated and commented by Dr. Abdullah Omar Haji Ibrahim, the Cultural Foundation, Abu Dhabi, 1424 AH-2003A.D.
6. Al-Ensaf fi Masael Al-khilaf bain Al-Nahween Al-Basrian wa Al-Kufian: Abu al-Barakat, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Ubayd Allah al-Anbari (d. 577 AH), Modern Library, Edition 1, 1424 AH - 2003 A.D.

7. Al-Fiat Ibn Malil fi Al-Nahw wa Al-Tasrif: Abu Abdullah Muhammad Jamal al-Din Ibn Abdullah Ibn Abdullah Ibn Malik Al-Andalusi (4672 AH), verified by Suleiman bin Abdul Aziz Al-Ayuni, Dar Al-Minhaj Library, Riyadh.
8. Al-Hedaia Ela Bulug Al-Nehaia fi Elm Ma'ani Al-Quran wa tafseeruh wa Ahkamuh wa Jumal mn Ulomeh Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hammush bin Muhammad bin Mukhtar al-Qaisi al-Qayrawani, then Al-Andalusi al-Qurtubi al-Maliki (d.437A.H), The Investigator: University Theses Collection at the College of Graduate Studies and Scientific Research, University of Sharjah, The Book and Sunnah Research Group, College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah, 1st Edition, 1429 AH-2008 AD.
9. Al-Huja LeAl-Qura Al-Saba'a: Al-Hassan bin Ahmed bin Abd al-Ghaffar, of Persian origin, Abu Ali (d. 377 AH), investigator: Badr al-Din Qahwaji, Bashir Juwaijabi, reviewed and verified by: Abdul Aziz Rabah, Ahmad Yusef al-Dakkak, Dar Al-Mamoun Heritage, Damascus, Beirut, 2nd edition, 1413 AH-1993 AD.
10. Al-Jamea LeAhkam Al-Quran «Tafseer Al-Qurtubi» :Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Abi Bakr bin Farah al-Ansari al-Khazraji Shams al-Din al-Qurtubi (d. 671 AH), edited by: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, Egyptian Book House, Cairo, 2nd Edition, 1384 AH-1964 AD.
11. Al-Kashaf an Haqae'q Gawamedh Al-Tanzeel Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari, Jarallah (d. 538 AH), Arab Book House, Beirut, 3rd Edition, 1407 AH.
12. Al-Kashf wa Al-Bayan an Tafseer Al-Quran Abu Ishaq Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim al-Tha'labi (d. 427 AH), verified by Imam Abu Muhammad bin Ashour, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1422 AH-2002 AD.
13. Al-Ketab Al-Fareed fi E'rab Al-Quran AlMajeed Al-Muntajeb Al-Hamdhani (d.643 AH), edited his texts, wrote it and commented on it: Muhammad Nizamuddin Al-Fatih, Dar Al-Zaman for Publishing and Distribution, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1427 AH-2006 AD.
14. Al-Ketab Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harthy Sebwayh (d.180 AH), investigator: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd Edition, 1408 AH-1988 AD.
15. Al-Khasaes: Abu al-Fath Othman bin Jani al-Mawsili (d. 392 AH), the Egyptian General Book Authority, 1st ed.
16. Al-Luma' fi Usool Al-Fiqh Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusef Al-Shirazi (d. 476 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 2nd Edition, 1424 AH-2003 AD.
17. Al-Maqsoor wa Al-Mamdood Abu Zakaria Yahya bin Ziyad al-Furra (d. 207 AH), verified by Majid al-Dhahabi, The Resala Foundation, Beirut, 2nd Edition, 1408 AH-1988 AD.
18. Al-Masael Al-Adhudiat Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi (d. 377 AH), verified by Dr. Ali Jaber Al-Mansouri, The World of Books, 1st Edition, 1406 AH-1986 AD.
19. Al-Masael Al-Askariat fi Al-Nahw Al-Arabi Abu Ali Al-Nahawi, investigator: Dr. Ali Jaber Al-Mansouri, Publisher: The International Scientific House for Publishing and Distribution and the House of Culture for Publishing and Distribution Amman, Jordan, 2002.
20. Al-Masael Al-Basriat Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), investigator: Dr. Muhammad Al-Shater Ahmad Muhammad Ahmad, Al-Madani Press, 1st Edition, 1405 AH-1985 AD.

21. Al-Masael Al-Halabiat Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), investigator: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, Dar Al-Manara, Beirut, 1st floor, 1407 AH-1987AD.
22. Al-Mufasal fi Elm Al-Arabia Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari (d.538 AH), Modern Library, Saida, 1430 AH-2009 CE.
23. Al-Mufradat fi Gareeb Al-Quran Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, known as al-Ragheb al-Isfahani (502 AH), the investigator: Safwan Adnan al-Dawoodi, Dar al-Qalam, Dar al-Shamiya, Damascus Beirut, 1st Edition, 1412 AH.
24. Al-Muharar Al-Wajeez fi Tafseer Al-Ketab Al-Azeez Abu Muhammad Abd al-Haq bin Ghaleb bin Abdul Rahman bin Tamam bin Attiyah al-Andalusi al-Maharbi (d.542 AH), investigator: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1422 AH.
25. Al-Muhtaseb fi Tabeen Wjooh Shawath Al-Qera'at wa Al-Edah Anha Abu al-Fath Othman bin Jani al-Mawsili (d. 392 AH), Ministry of Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, 1420 AH - 1999 CE.
26. Al-Mukam wa Al-Muheet Al-Adham Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sidah al-Mursi (d.458A.H) Investigator: Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1421 AH-2000 AD.
27. Al-Mumte' Al-Kabeer fi Al-Tasreef Ali bin Mu'min bin Muhammad, Al-Hadhrami Al-Ishbili, Abu Al-Hassan, known as Ibn Asfour (d.669 AH), Lebanon Library, 1st Edition, 1996 AD.
28. Al-Muntakhab mn Gareeb Kalam Al-Arab Ali bin Al-Hassan Al-Hinai Al-Azdi, Abu Al-Hasan, nicknamed "the shepherd of ants" (d. After 309 AH), the investigator: Dr. Muhammad bin Ahmed Al-Omari, Umm Al-Qura University (Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage), 1st Edition, 1409 AH-1989 AD.
29. Al-Muqtadhab Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thamali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mardard (d. 285 AH), investigator: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, The World of Books, Beirut, d.
30. Al-Sehah Taj Al-Luga wa Sehah Al-Arabia Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (d. 393 AH), edited by: Ahmad Abd Al-Ghafoor Attar, House of Knowledge for the Millions, Beirut, 4th Edition, 1407 AH-1987AD.
31. Al-Sera Al-Nabawia L-Ebn Hisham Abd al-Malik bin Hisham bin Ayoub al-Hamiri al-Ma'afari, Abu Muhammad, Jamal al-Din (d.213 AH), investigation by: Mustafa al-Saqqa, Ibrahim al-Abyari and Abdul Hafeez al-Shalabi, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons's library and printing press in Egypt, 2nd edition, 1375 AH-1955 AD.
32. Al-Shafia fi Elmai Al-Tasreef wa Al-Khat Abu Amr Othman bin Abi Bakr Al-Duwaini, known as Ibn Al-Hajeb (d.646 AH), studied and investigated by Dr. Hassan Ahmad Al-Othman Al-Shafiji, the Meccan Library, Kingdom of Saudi Arabia, 2nd Edition, 1435 AH -2014 AD.
33. Al-Tahrir wa Al-Tanwir: Muhammad Al-Taher Bin Muhammad Bin Muhammad Al-Taher Bin Ashour Al-Tunisi (d.1393 AH), Tunisian Publishing House, Tunisia, 1984 AH.
34. Al-Takmela: Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi (d. 377 AH), verified by Dr. Kazem Bahr Al-Morjan, The World of Books, Beirut, 2nd Edition, 1431 AH-2010 AD.

35. Al-tebian fi E'arab Al- Qur’an: Abu al-Buqa 'Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari (d.616 AH), the investigator: Ali Muhammad al-Bajawi, Issa al-Babi al-Halabi and Co., d.
36. Al-wadheh fi Usool Al-Fiqh Abu Al-Wafa, Ali bin Aqeel bin Muhammad bin Aqeel Al-Baghdadi Al-Dhafri, (d. 513 AH), investigator: Dr. Abdullah bin Abdul-Mohsen Al-Turki, Al-Risala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1420 AH-1999 AD.
37. Anwar al-Tanzil wa Asrar Al-Ta'weel: Nasir al-Din Abu Saeed Abdullah bin Omar bin Muhammad al-Shirazi al-Baidawi (d.685 AH), investigator: Muhammad Abdul Rahman al-Maraashli, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 1st Edition, 1418 AH.
38. Asfar Al-Fasih: Muhammad bin Ali bin Muhammad, Abu Sahl Al-Harawi (d. 433 AH), The Investigator: Ahmed bin Saeed bin Muhammad Qashash, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1420 AH.
39. Dewan Al-Asha Al-Kabeer: Maymoun bin Qais, explanation and commentary by Dr. Muhammad Hussein, the Literature Library, The Model Printing Press, dt.
40. Dewan Hameed bn Thawr Al-Helali: It was collected and achieved by Dr. Muhammad Shafiq Al-Bitar, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, National Library, 2010.
41. E'arab Al- Qur’an Al-A'dhim: Zakariya bin Muhammad bin Ahmed bin Zakaria al-Ansari (d. 926 AH), verified and commented on by: Dr. Musa Ali Musa Masoud, University Publishing House, Cairo, 1st Edition, 1431 AH-2010 AD.
42. E'arab Al- Qur’an: Abu Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Ismail al-Nahhas (d. 338 AH), edited by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, The World of Books, Beirut, 1409 AH-1988AD.
43. Enbah AlRuwat ala Anbah Al-Nuhat: Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali bin Yusef al-Qifti (d.646 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, House of Arab Thought, Cairo, 1st Edition, 1406 AH-1982 AD.
44. Erteshaf Al-Dharab mn Lissan Al-Arab: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), Studied by Dr. Mustafa Ahmed Al-Nahhas, Golden Eagle Printing Press, Cairo, 1st Ed., 1404 AH-1984 AD.
45. Eslah Al-Manteq: Ibn Al-Skeet, Abu Yusef Yaqoub Bin Ishaq (d. 244 AH), The Investigator: Muhammad Terrif, House of Revival of the Arab Heritage, Edition 1, 1423 AH-2002 AD.
46. Gareeb Al-Quran «Nuzhat Al-Quloob» Muhammad bin Uzair al-Sijistani, Abu Bakr al-Uzayri (d. 330 AH), the investigator: Muhammad Adeeb Abd al-Wahid Jamran, Dar Qutaybah, Syria, 1st Edition, 1416 AH-1995 AD.
47. Gareeb Al-Quran Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinuri (d.276 AH), the investigator: Ahmad Saqr, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1398 AH-1978 AD.
48. Jamea Al-Bayan fi Taweel Al-Quran «Tafseer Al-Tabari»: : Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Katheer bin Ghaleb al-Amili, Abu Jaafar al-Tabari (d. 310 AH), investigator: Ahmad Muhammad Shakir, Foundation for the Resalah, 1st Edition, 1420 AH-2000 AD.

49. Jamea Al-Duroos Al-Arabia: Sheikh Mustafa Bin Muhammad Al-Ghalayini (d. 1364 AH), verified by Ahmed Gad, Dar Al-Ghad Al-Jadid, Cairo, 1st Edition, 1428 AH - 2008 AD.
50. Jamharat Al-Luga: Abu Bakr Muhammad bin Al-Hassan bin Duraid Al-Azdi (d.321 AH), investigator: Ramzi Munir Baalbaki, House of Knowledge for the Millions, Beirut, 1st Edition, 1987 AD.
51. Lais fi Kalam Al-Arab Al-Hussein bin Ahmed bin Khalawiya, Abu Abdullah (d. 370 AH), the investigator: Ahmad Abdul-Ghafoor Attar, Makkah Al-Mukarramah, 2nd floor, 1399 AH-1979 AD.
52. Lesan Al-Arab Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ruweifai al-Afriqi (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut, 3rd Edition, 1414 AH.
53. Lumat Al-Adela fi Usool Al-Nahw Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad Al-Anbari (d. 577 AH), investigated and studied by Dr. Ahmed Abdel-Basit, Dar Al-Salam, Cairo, 1st Edition, 1439 AH-2018AD.
54. Ma'ani Al-Quran Abu Al-Hasan Saeed bin Masada, known as Al-Akhfash Al-Awsat (d.215 AH), presented to him and commented on him by Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1st Edition, 1423 AH-2002 AD.
55. Ma'ani Al-Quran wa E'rabuh Ibrahim bin Al-Sirri bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajaj (d. 311 AH), the investigator: Abdul-Jalil Abdo Shalabi, The World of Books, Beirut, 1st Edition, 1408 AH-1988AD.
56. Mafatih Al-Gaib «Al-Tafseer Al-Kabeer» Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin al-Hasan bin al-Husayn al-Taymi al-Razi, nicknamed Fakhr al-Din al-Razi, Khatib al-Rai (d. 606 AH), House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 3rd Edition, 1420 AH.
57. MAjaz Al-Quran Abu Ubaidah Muammar bin al-Muthanna al-Taymi al-Basri (d.209 AH), investigator: Muhammad Fawad Sezgin, Al-Khanji Library, Cairo, 1381 AH.
58. Maqaees Al-Luga Ahmed bin Faris bin Zakaria al-Qazwini al-Razi, Abu al-Hussein (d. 395 AH), investigator: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH-1979 CE.
59. Mushkel E'rab Al-Quran Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hammush bin Muhammad bin Mukhtar al-Qaysi al-Qayrawani, then Al-Andalusi al-Qurtubi al-Maliki (d. 437 AH), investigator: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, Al-Risala Foundation, Beirut, 2nd floor, 1405 AH.
60. Resalat Al-Malaeka: Abu Ala Ahmed bin Abdullah bin Suleiman Al-Tanukhi Al-Maari (d.449A.H), Explained, Controlled and Contradicted by Muhammad Salim Al-Jundi, Sader House, Beirut, 1412 AH-1992AD.
61. Rooh Al-Bayan: Ismail Haqqi bin Mustafa al-Istanbuli al-Hanafi al-Khaluti, Mawla Abu al-Fida (d.1127 AH), Dar al-Fikr, Beirut, d.
62. Ser Sena'at Al-E'rab: Abu al-Fath Othman bin Jani al-Mawsili (d. 392 AH), verified by Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st Edition, 1985 AD.
63. Sharh Alfiat Ibn Malek labn Al-Nadhem Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Muhammad bin Malik (d.686 AH), House of Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1424 AH-2003 AD.
64. Sharh Al-Mufasal Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish (d.643 AH), Dr. Emile Yaqoub Badi Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.

65. Sharh Al-Tasreef Omar bin Thabit Al-Eightyeen (d. 442 AH), verified by Dr. Ibrahim bin Sulaiman Al-Baimi, Al-Rashed Library, Riyadh, 1st floor, 1419 AH -1999 AD.
66. Sharh Ketab Sebawaih Abu Saeed Al-Serafi Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), the investigator: Ahmad Hassan Mahdali, Ali Syed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 2008 AD.
67. Sharh Shafiat Ibn Al-Hajeb Hassan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Husayni al-Astrabadhi, Rukn al-Din (d.715 AH), investigator: Dr. Abdul-Maqsoud Muhammad Abdul-Maqsoud, Religious Culture Library, 1st Edition, 1425 AH-2004 AD.
68. Sharh Shafiat Ibn Al-Hajeb Ma Sharh Shawahedih For the great scholar Abdul Qadir Al-Baghdadi, the owner of the treasury of literature (d. 1093 AH), Muhammad ibn al-Hasan al-Radhi al-Astrabadhi, Najm al-Din (d.686 AH). 1975 AD
69. She'r Al-Ahwas Al-Ansari Collecting and realizing Dr. Ibrahim al-Samarrai, Al-Andalus Library, Baghdad, 1389-1969AD.
70. Tabaqat Al-Nahween wa Al-Lugawieen Muhammad ibn al-Hasan bin Ubaid Allah bin Muhajj al-Zubaidi al-Andalusi al-Ishbili, Abu Bakr (d.379 AH), investigator: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'arif, ed.
71. Tabaqat Fuhool Al-Shuara Abu Abdullah Muhammad bin Salam al-Jamhi (d. 232 AH), investigated by Mahmoud Muhammad Shakir, Dar al-Madani, Jeddah, d.
72. Tahih Al-Faseeh wa Sharho: Abu Muhammad, Abdullah bin Jaafar bin Muhammad bin Dorsuwayh Ibn al-Marzaban (d. 347 AH), the investigator: Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtoon, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1419 AH-1998AD.
73. Tahtheeb Al-Luga : Mohammed bin Ahmed bin Al-Azhari Al-Harawi, Abu Mansour (d. 370 AH), the investigator: Muhammad Awad Terrif, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 1st Edition, 2001 AD.
74. Taj Al-Aroos mn Jawaher Al-Qamoos: Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq al-Husseini, Abu al-Faid, nicknamed Murtada, al-Zubaidi (d.1205 AH), the investigator: a group of investigators, Dar al-Hidaya.
75. Tarajum Al-Mualefin Al-Tunessien: Muhammad Mahfouz (d.1408 AH), Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, Lebanon, 2nd Edition, 1994 AD.
76. Tuhfat Al-Areeb bma fi Al-Quran mn Al-Gareeb: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d.745 AH), verified by Dr. Jamil Abdullah Aweidah, 1430 AH-2009 A.D.
77. Umdat Al-Hafedh fi Tafseer Ashraf Al-Alfadh Abu al-Abbas Ahmad bin Yusuf bin Abdul-Daim, known as Seen al-Halabi (d. 756 AH), investigator Muhammad Basil Uyun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st Edition, 1417 AH-1996 AD.
78. Umdat Al-Ketab Abu Jaafar al-Nahas, Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunis al-Muradi al-Grami (d. 338 AH), investigator: Bassam Abdel-Wahhab al-Jabi, Dar Ibn Hazm, al-Jaffan and al-Jabi for printing and publishing, ed 1, 1425 AH-2004 AD.
79. Usol Al-Tafkir Al-Nahwi: Dr. Ali Abu Al-Makarem, Dar Gharib, Cairo, 1st Edition, 2006 AD.
80. Yaqutat Al-Serat fi Tafseer Gareeb Al-Quran Muhammad bin Abdul Wahid bin Abi Hashim, Abu Omar al-Zahid al-Mutraz al-Bawardi, known as Ghulam Thallab (d. 345 AH), the investigator: He investigated it and presented it to Muhammad bin Yaqoub al-Turkistani, Science and Governance Library, Saudi Arabia, Medina, 1st Edition, 1423 AH-2002 AD.